تأثير جائحة كورونا على واقع ومستقبل القطاع الصناعي في مصر

د. مغاوري شلبي*

المقدمة:

لقد ضربت جائحة كورونا العناصر الأساسية في سلاسل التوريد العالمية التي تعتمد عليها عملية عولمة الإنتاج الصناعي، وهذه العناصر هي وسائل النقل والشحن واللوجيستيات، وحرية وسهولة تدفق التجارة، فبسبب الإغلاق والإجراءات الاحترازية تأثرت بقوة وسائل النقل بأنواعها، وتأخرت عمليات الشحن والتفريغ وما يرتبط بها من خدمات لوجيستية، وفُرضت قيود على حرية تدفق السلع ومستلزمات الإنتاج عبر الحدود، وقد أثر كل ذلك بدوره على القطاع الصناعي، الذي أصبح يعتمد بقوة خلال السنوات الأخيرة على سلاسل التوريد العالمية، ولذلك بات القطاع الصناعي في مصر وغيرها من دول العالم يُبحر في مواجهة هذه الجائحة غير المسبوقة في رحلة بلا خريطة، وفي بيئة وظروف لم يألفها من قبل راسمو السياسات والمستثمرون في هذا القطاع.

فمنذ حدوث هذه الجائحة والقطاع الصناعي يواجه العديد من الصعوبات الجديدة بجانب التحديات التي كان يواجهها قبل الجائحة، فقد حدث اختلال في سلاسل التوريد وسلاسل القيمة التي تربط القطاع الصناعي بالسوقين العالمي والمحلي، وهو ما أثر على العرض والطلب في هذا القطاع، وكانت الآثار واضحة في الصناعات التي تعتمد على مستلزمات الإنتاج المستوردة من الخارج وخاصة من الصين، بجانب ذلك أدت عمليات الإغلاق الجزئي إلى تراجع نشاط وإنتاجية المصانع، وتراجع المبيعات ومن ثم الإيرادات، وواجهت بعض المصانع مشاكل نقص السيولة، ومن ثم صعوبة الوفاء بالتزاماتها تجاه الدولة وتجاه العمال وتجاه الموردين والعملاء.

ولأهمية دور القطاع الصناعي في الاقتصاد المصري من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، ومساهمته في توفير فرص العمل اللائقة، وفي الصادرات، تقوم هذه الورقة – في ظل فترة التحليل القصيرة وفي ظل محدودية البيانات المتاحة – بتحليل تأثير جائحة كورونا على هذا القطاع في الأجلين القصير والطويل، والتعرف على أهمية السياسات التي تم اتخاذها من قبل الحكومة لمساندة هذا القطاع في مواجهة تداعيات الجائحة، ومدى كفايتها وملائمتها للمراحل

* رئيس المجموعة الاقتصادية بالمكتب الفني لوزير التجارة والصناعة

المختلفة لتطور الجائحة، كما تقترح الورقة حزمة من السياسات والآليات لمساعدة القطاع الصناعي على مواجهة الجائحة، ولمساعدة القطاع على سرعة التعافي فور انحسارها، وسياسات النهوض به بعد الجائحة، ليقوم بدور أكبر في مسيرة التنمية الشاملة، وذلك في ظل الحقائق المهمة التي كشفت عنها الجائحة وفي ظل التوقعات الخاصة بعالم ما بعد كورونا المتعلقة بالقطاع الصناعي.

وتعتمد هذه الورقة على تحليل التطور في بعض المؤشرات الخاصة بالقطاع الصناعي في مجالي الإنتاج والتجارة الخارجية خلال الشهور الخمسة المنقضية منذ بداية الجائحة، مع التركيز على الصناعات التحويلية، وترجع أهمية دراسة أثر جائحة كورونا على القطاع الصناعي إلى عدة عوامل أهمها ما يلي:

- أن الآثار السلبية للجائحة على القطاع الصناعي سوف تمتد بدورها لمعظم إن لم يكن لجميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية، كما أن تأثر القطاعات الأخرى سينعكس بدوره على القطاع الصناعي، وذلك بسبب التشابكات بين الصناعة وغيرها من القطاعات والأنشطة.
- أن الآثار السلبية لجائحة كورونا على دخل مصر من العملات الأجنبية من القطاعات الأخرى، كالسياحة وقناة السويس وتحويلات المصريين بالخارج، تجعل القطاع الصناعي مرشح بقوة لتعويض هذه الآثار من خلال سرعة التعافي وزيادة الصادرات الصناعية، خاصة أن هذا القطاع يمكن أن يتعافى سريعاً، كما أن مساحة التحرك المتاحة للحكومة للتعامل مع هذا القطاع وتحفيز النشاط فيه أوسع مقارنة بالقطاعات الأخرى الأكثر ارتباطاً وتأثراً بالعوامل الخارجية مثل السياحة وتحويلات المصريين بالخارج.
- أهمية دور السياسات والإجراءات التي اتخذتها والتي سوف تتخذها الدولة لمساندة القطاع الصناعي خلال المراحل المختلفة للجائحة في الحفاظ على الاستثمارات والعمالة القائمة في القطاع، والأهم هو دور هذه السياسات في مساعدة القطاع على أن يكون مستعداً للتعافي السريع مع انحسار هذه الجائحة.

ولتحقيق الأهداف السابقة تتناول هذه الورقة واقع الصناعة المصرية عندما بدأت جائحة كورونا، وأهم آثار الجائحة على الصناعة، وأهداف ومدلولات السياسات التي اتخذتها الحكومة لمساندة الصناعة في مواجهة الجائحة، ثم تتطرق إلى السياسات والآليات المقترحة لمساعدة الصناعة على سرعة التعافي من تداعيات الجائحة، والسياسات والإجراءات المقترحة لتنمية وتعميق

الصناعة في مرحلة ما بعد كورونا.

أولاً: واقع الصناعة المصرية عندما بدأت جائحة كورونا.

إذا كان الذين يعانون من مشاكل صحية أكثر عرضة لحدوث مضاعفات خطيرة في حالة الإصابة بفيروس كورونا، فإن نفس الأمر ينطبق على الاقتصادات الوطنية والقطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها القطاع الصناعي، ولذلك من المهم أن نأخذ حالة الصناعة المصرية عندما بدأت الجائحة في الاعتبار، وذلك للتمييز بين التحديات التي كانت سابقة للجائحة واستمرت كما هي وتلك التي عمقتها جائحة كورونا، وبين التحديات التي استجدت مع الجائحة، وكذلك لأن تأثير الصدمة على قطاع الصناعة سيختلف باختلاف اتجاه نمو الإنتاج والإنتاجية والسيولة وفرص العمل وغيرها من المؤشرات وقت تلقيه لهذه الصدمة، ولذلك من المفيد هنا أن نتطرق سريعاً لأهم المؤشرات التي تعكس حالة الصناعة المصرية عندما بدأت جائحة كورونا.

أ – أهم المؤشرات التي تعكس واقع الصناعة المصرية عندما بدأت الجائحة:

هناك العديد من المؤشرات التي تعكس واقع الصناعة المصرية وقت حدوث جائحة كورونا، ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:[1]

- تجاوز عدد المنشآت الصناعية العاملة في مجال الصناعات التحويلية 38 ألف منشأة، حوالي 11 ألف منها تعمل في المدن والمناطق الصناعية الحرة، وبلغ معدل النمو في عدد هذه المنشآت حوالي 2.6% خلال الفترة 2011– 2017.
- يعمل حوالي 21% من المنشآت الصناعية في صناعة الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة والجلود، وحوالي 21% في المواد الغذائية والمشروبات والتبغ، وحوالي 20% في الصناعات الهندسية والإلكترونية والكهربائية، وحوالي 14% في الصناعات الكيماوية، وحوالي 8% منها في صناعات الخشب ومنتجاته، وحوالي 7% في صناعة مواد البناء والخزف والصيني، وحوالي 2% في الصناعات المعدنية، وحوالي 6% في صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر.
- شهد القطاع الصناعي (بدون تكرير البترول) نمواً ملحوظاً في الاستثمارات، حيث بلغت

[1] تم تجميع هذه المؤشرات من بيانات وزارة التخطيط والتنمية، ومن بيانات وزارة التجارة والصناعة، ومن بيانات البنك المركزي المصري، ومن قاعدة بيانات صندوق النقد العربي.

الاستثمارات الصناعية حوالي 105,7 مليار جنيه في عام 2019/2018 مقابل حوالي 42.1 مليار جنيه عام 2015/2014، وساهم القطاع الخاص بحوالي 53% من هذه الاستثمارات في عام 2019/2018.

- يساهم قطاع الصناعات التحويلية بحوالي 16% في الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ معدل النمو الحقيقي لناتج القطاع حوالي 2.8% في عام 2019/2018، مقابل 4.8% عام 2018/2017.
- يتركز الإنتاج الصناعي في المنتجات الهندسية والإلكترونية والكهربائية (حوالي 23%)، والكيماويات الأساسية ومنتجاتها (20%)، والمنتجات المعدنية الأساسية (13%)، والغزل والنسيج والملابس والجلود (10%)، ومواد البناء والخزف والصيني (5%)، والورق ومنتجاته والطباعة والنشر (2%)، والخشب ومنتجاته (1%).
- تجاوز عدد العاملين في الصناعات التحويلية 2 مليون عامل، منها حوالي مليون عامل في المدن والمناطق الصناعية الحرة، وقد بلغ معدل نمو العاملين في هذه الصناعات حوالي 2% خلال الفترة 2011 – 2017م.
- تساهم الصناعات الصغيرة بحوالي 13% من قيمة الإنتاج الصناعي، في حين تساهم الصناعات المتوسطة بحوالي 46%، مقابل 41% للصناعات الكبيرة، كما تساهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات بحوالي 4% تقريباً.
- تمثل الصادرات تامة الصنع حوالي 37% من إجمالي حصيلة الصادرات السلعية عام 2019/2018 مقابل 41% عام 2015/2014، وتمثل الصادرات نصف المصنعة حوالي 13% عام 2019/2018، مقابل 11% من الصادرات السلعية عام 2015/2014.
- تمثل واردات السلع الوسيطة حوالي 32% من إجمالي الواردات السلعية عام 2019/2018 مقابل 26% عام 2015/2014، وتمثل واردات السلع الاستثمارية حوالي 16% عام 2019/2018 مقابل 14% عام 2015/2014، وتمثل واردات مستلزمات الإنتاج الأولية والوسيطة حوالي 44% من إجمالي الواردات المصرية.[1]

[1] هذه النسب تعكس اعتماد الصناعة المصرية على سلاسل التوريد العالمية في الحصول على تجهيزات الصناعة من مواد خام ومستلزمات مصنعة وقطع غيار وسلع رأسمالية، ومن ثم فهي عرضة للتأثر بأي صدمة تتعرض لها سلاسل التوريد العالمية.

- تتركز أهم الصادرات الصناعية في الأسمدة الفوسفاتية والمعدنية، والأقمشة والمنسوجات والملابس الجاهزة، والأجهزة المنزلية، وتتركز الواردات في قطع الغيار، وأجزاء السيارات والجرارات، والأدوية، والمركبات العضوية وغير العضوية، والخشب الخام، والبروبلين.
- بلغ نصيب الفرد من الناتج الصناعي حوالي 698 دولار، مقابل 2478 دولار في المتوسط في الدول العربية عام 2018.
- بلغ نصيب العامل في القطاع الصناعي من القيمة المضافة للصناعة حوالي 8659 دولار، مقابل 28568 دولار كمتوسط للدول العربية عام 2018.
- نسبة العمالة المؤقتة تمثل حوالي 4.46% من العمالة في الصناعة التحويلية، وحوالي 10.5% من العمالة في صناعات التعدين والمحاجر.
- وصل مؤشر الكفاءة الاقتصادية للصناعة في مصر حوالي 1%، وذلك مقابل 1,4% كمتوسط للدول العربية[1] عام 2018.

والجدول رقم (1) يوضح تطور أهم المؤشرات الخاصة بقطاع الصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة 2015/2014 – 2019/2018.

جدول رقم (1)

تطور أهم المؤشرات الخاصة بقطاع الصناعات التحويلية في مصر

خلال الفترة (2015/2014 – 2019/2018)

المؤشر	2014/2015	2015/2016	2016/2017	2017/2018	2018/2019
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	16%	15.8%	15.6%	16.7%	16.2%
معد النمو الحقيقي	3.1%	0.8%	2.1%	4.8%	2.8%
تطور الاستثمارات بدون البترول (بالمليار جنيه)	42.1	48.1	45.1	79.4	105.7

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ب – أهم التحديات التي كانت تواجه الصناعة المصرية قبل جائحة كورونا:

يواجه الاقتصاد المصري وتواجه الصناعات المصرية – من قبل جائحة كورونا – عدة تحديات تؤثر على إمكانية تحقيق التنمية المستدامة بصفة عامة والتنمية الصناعية المستدامة بصفة

[1] يقاسي مؤشر الكفاءة الاقتصادية للصناعة من خلال حساب نسبة الناتج الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي مقسوماً على نسبة القوة العاملة في الصناعة إلى إجمالي قوة العمل.

خاصة[1]، وفي مقدمة هذه التحديات على مستوى الاقتصاد الكلي ارتفاع معدل استنفاد الموارد الطبيعية، وضعف صافي الادخار، وتفاقم الدين الخارجي كنسبة لإجمالي الناتج القومي، فنمط إدارة واستخدام الموارد بصفة عامة والمياه بصفة خاصة نمط غير مستدام وغير قابل للاستمرار خلال العقود القادمة، كما أن هناك عدم استدامة وعدم استقرار في الموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية، وهذا واضح من عدم استقرار وضعف معدل الادخار، وتفاقم الديون، حيث أن تراكم الديون الخارجية بات يمثل تهديداً لمسار التنمية المستدامة، وعجز الموازنة العامة الذي أصبح مؤشر واضح على ضعف الاستدامة المالية، وضعف قدرة الدولة مالياً على مواجهة أي صدمات داخلية أو خارجية عنيفة مثل جائحة كورونا، بالإضافة لذلك فإن انخفاض معدل نمو إنتاجية عنصر العمل في مصر يمثل تحدي آخر لاستدامة النمو الاقتصادي والصناعي.

وفي هذا السياق وفي ضوء المؤشرات السابقة عن القطاع الصناعي، يواجه القطاع الصناعي من قبل جائحة كورونا العديد من المشاكل التي تؤثر على أداء القطاع بصفة عامة، وعلى فرص تحقيق استدامة التنمية الصناعية بصفة خاصة، ومن أهمها ما يلي:

- اعتماد الصناعة المصرية بشكل مفرط على مستلزمات الإنتاج المستوردة من الخارج، وهو ما تعكسه نسبة المواد الخام ومستلزمات الإنتاج الوسيطة المستوردة (حوالي 44% من إجمالي الواردات المصرية).
- انخفاض نصيب الصناعات التحويلية من الاستثمارات مقارنة بقطاعات أخرى مثل الصناعات الإستخراجية والتشييد والبناء، وانخفاض الإنتاجية في الصناعات التحويلية مقارنة بالصناعات الإستخراجية بسبب العمالة غير الماهرة والتكنولوجيا المستخدمة.
- وجود بعض المشاكل التي تؤدي لرفع التكلفة وإضعاف القدرة التنافسية بالقطاع الصناعي، مثل مشاكل إصدار التراخيص وبدء النشاط، وتوصيل المرافق، والتجارة عبر الحدود، والإفراج الجمركي، والضرائب، ومشاكل تخصيص الأراضي، ونقص العمالة المدربة، وأسعار الطاقة، وكلها مشاكل يعكسها ترتيب مصر في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال (مصر في الترتيب 140 عالمياً من بين 190 دولة، وفي الترتيب العاشر عربياً عام 2020).
- التحديات المرتبطة بالمستجدات الدولية، مثل المنافسة على الأسواق، والسياسات الحمائية،

[1] يركز الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة على إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار.

والصراع التجاري، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وصعوبة الحصول على التكنولوجيا، وتقلبات الإنتاج الصناعي في الدول الكبرى مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا.[1]

وفي ظل هذه المشاكل والتحديات اتسم أداء القطاع الخاص الصناعي في مصر قبل الجائحة (خلال شهور النصف الثاني من عام 2019) بالاستقرار النسبي والاقتراب في أغلب الشهور من نقطة التوسع (50 نقطة)، حسب مؤشر مديري المشتريات للتصنيع، الذي بلغ في يونيو 2019م 50,3 نقطة، كما سجل الناتج الصناعي نمو محدود في الشهور الثلاثة التي سبقت الجائحة.

والجدول رقم (2) يوضح تطور مؤشر مديري المشتريات خلال الفترة مايو – ديسمبر 2019م.[2]

جدول رقم (2): تطور مؤشر مديري المشتريات للتصنيع خلال الفترة (مايو – ديسمبر 2019)

(نقطة)

الشهر	مايو 2019	يونيو 2019	يوليو 2019	أغسطس 2019	سبتمبر 2019	أكتوبر 2019	نوفمبر 2019	ديسمبر 2019
مؤشر مديري المشتريات	48.2	49.2	50.3	49.4	49.5	49.2	47.9	48.2

Source: IHS Markit, MPI, various Bulletin.

ثانياً: أهم آثار جائحة كورونا على الصناعة المصرية:

الصورة الماثلة أمام الجميع وقت إعداد هذه الورقة (الأسبوع الأول والثاني من يونيو 2020) هي صورة الاقتصاد العالمي وهو يختنق وينزف في جميع قطاعاته الإنتاجية والخدمية، ومن الطبيعي في هذه المرحلة أن تكون هناك صعوبة كبيرة للوقوف على حجم الخسائر الفعلية التي لحقت والتي سوف تلحق بالاقتصاد العالمي أو بقطاع معين، وهذا الأمر ينطبق على جميع الاقتصادات ومنها الاقتصاد المصري، وجميع القطاعات ومنها القطاع الصناعي، ومع ذلك فإن جميع المؤشرات

[1] هذه التحديات قد تفسر جزء من تطور أداء قطاع الصناعات التحويلية في مصر، حيث أعتبر صندوق النقد الدولي في تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" عام 2017 أن تراجع أداء القطاع الصناعي في عدد من الدول ضمن تهديدات معدلات النمو العالمية، ومما لاشك فيه أن تراجع معدلات نمو قطاع الصناعات التحويلية عالميا يؤثر على القدرة التنافسية والتصديرية لهذه الصناعات في مصر. ولمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، 2017م.

[2] مؤشر مديري المشتريات (MPI) هو مؤشر للاتجاه السائد في قطاع الصناعة خلال شهر معين مقارنة بالشهر السابق له، وهو يوضح ما ذا كانت ظروف السوق (كما يراها مديرو المشتريات) تتوسع أم مستقرة أم تتراجع، وهذا المؤشر يعتمد على مسح شهري لمديري سلسلة الإمداد في حوالي 19 صناعة، ويتضمن المؤشر خمسة مؤشرات فرعية هي: الطلبات الجديدة، مستويات المخزون، الإنتاج، تسليم الموردين، التوظيف، والمؤشر عند 50 نقطة يعني استقرار القطاع مقارنة بالشهر السابق، وعند أعلى من 50 نقطة يعني توسع القطاع، والعكس عند أقل من مستوى 50 نقطة.

توضح أن جائحة كورونا أدت لتباطؤ معظم القطاعات والأنشطة الاقتصادية، كما أن الإجراءات الاحترازية التي طبقتها الدولة للحد من انتشار الفيروس أثرت بقوة على نشاط القطاعين الحكومي والخاص، وعلى نشاط جميع المنشآت الكبيرة والصغيرة، وأثرت بقوة على الصناعات والعاملين بالقطاع غير الرسمي.

أ- السيناريوهات الخاصة بتطور جائحة كورونا:

تعددت السيناريوهات الخاصة بالجانب الصحي لجائحة كورونا، فهناك السيناريوهات التي تبنتها الحكومة في مصر، والتي تم التمييز بينها على أساس توقيت ونسبة احتواء الجائحة وتشمل السيناريو الأول القائم على احتواء الجائحة بنسبة 20% في نهاية يونيو 2020، والسيناريو الثاني القائم على احتواء الجائحة بنسبة 50% في سبتمبر 2020، والسيناريو الثالث القائم على احتواء الأزمة بنسبة 30% في ديسمبر 2020، وهناك سيناريوهات تبنتها دراسات وجهات أخرى منها: السيناريو القائم على وجود موجة ثانيه للجائحة، في مقابل السيناريو القائم على عدم وجود موجة ثانية للجائحة، هذا بجانب السيناريو القائم على تراجع الجائحة في دول العالم وتفاقمها في مصر، مقابل السيناريو القائم على تراجع الجائحة في مصر وتفاقمها في دول العالم.

والملاحظ أن كل هذه السيناريوهات قامت بربط الجانب الاقتصادي بتطورات الجانب الصحي للجائحة (بمعنى أنه طالما ظلت هناك إصابات ووفيات من الفيروس سيستمر الإغلاق والإجراءات الاحترازية المؤثرة على النشاط الاقتصادي)، ومن ثم تفاوتت التوقعات بشأن تأثير الجائحة على الاقتصاد المصري وعلى القطاعات المختلفة ومنها القطاع الصناعي، ولأن معظم دول العالم ومنها مصر اتجهت نحو تطبيق سياسة التعايش مع الجائحة، وبدأت في تخفيف الإجراءات الاحترازية وفتح الأنشطة الاقتصادية تدريجياً مع الحفاظ على التباعد الاجتماعي وسلامة المواطنين، لذلك فإن مبررات الربط بين الجانب الصحي والجانب الاقتصادي للجائحة أصبحت ضعيفة، بمعني أنه قد تشتد الجائحة ويرتفع عدد الإصابات والوفيات ولكن يبقي النشاط الاقتصادي يعمل بشكل أو بآخر دون فرض حالة الإغلاق وفق سياسة التعايش، ولذلك نرى أن السيناريوهات البسيطة التي يمكن أن نتبناها في تحليلنا لتداعيات الجائحة على القطاع الصناعي هي سيناريو الأجل القصير، وسيناريو الأجل الطول، وسيناريو ما بعد الجائحة، ومن ثم بناء السياسات والإجراءات اللازمة لمواجهة تداعيات الجائحة على الاقتصاد وعلى القطاع الصناعي على هذا الأساس.

ب – مداخل ومحددات تأثر القطاع الصناعي بجائحة كورونا:

بغض النظر عن الخلاف حول عمق تأثر القطاع الصناعي بجائحة كورونا مقارنة بغيره من القطاعات، فمن المؤكد أن تلقي القطاع الصناعي المصري لصدمة جائحة كورونا وهو يعاني من عدة مشاكل أساسية، أدت إلى زيادة هذه المشاكل، خاصة المشاكل المرتبطة بالاعتماد المفرط على سلاسل التوريد الخارجية للحصول على نسبة كبيرة من مستلزمات الإنتاج، وارتفاع التكاليف، وانخفاض إنتاجية العمالة، وانخفاض الكفاءة الاقتصادية، وضعف القدرة على المنافسة.

وتشير تطورات الجائحة وتأثيرها على الصناعة في معظم دول العالم إلى أن مداخل تأثير هذه الجائحة على القطاع الصناعي ككل أو على صناعة محددة تتمثل في الآتي:

- مدخل تعطل سلاسل التوريد المحلية وسلاسل الإمداد العالمية التي يرتبط بها القطاع أو التي ترتبط بها الصناعة المعنية.
- مدخل تراجع الطلب المحلي والعالمي على منتجات القطاع أو على منتجات الصناعة.
- مدخل تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع الصناعي أو للصناعة المعنية.

وفي ضوء ذلك سيتفاوت عمق تأثر القطاع الصناعي من دولة إلى أخرى، وسيتفاوت عمق تأثر الصناعات داخل نفس الدولة، وهناك عدد من المحددات سيتوقف عليها عمق تأثر القطاع الصناعي بالجائحة، ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

- هيكل القطاع الصناعي وطبيعة الصناعات فيه، حيث أن الصناعات كثيفة العمالة ستكون غالباً أكثر تأثرا بالجائحة، بسبب عمليات الإغلاق والإجراءات الاحترازية وتكاليف تأمين سلامة العمال.
- مدى تقدم البنية الرقمية في القطاع الصناعي والاقتصاد الوطني ككل، حيث أن توفر هذه البنية الرقمية يساعد على إنجاز كثير من الأعمال عن بعد، كما أن المصانع الرقمية يمكن أن تعمل على مدار الساعة آلياً، وتقلل فترة مكوث العمال في المصانع، وبالتالي لا تتأثر كثيراً بعمليات الإغلاق والإجراءات الاحترازية.
- نسبة ووزن الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في القطاع الصناعي، حيث سيكون هناك علاقة طردية بين ارتفاع نسبة ووزن هذه الصناعات وعمق تأثير الجائحة على القطاع الصناعي.

- نوعية وحجم حزمة السياسات التحفيزية التي قامت أو ستقوم بها الحكومة لمساندة القطاع الصناعي في مواجهة الجائحة، حيث أن هذه السياسات ستعزز قدرة الشركات – خاصة الصغيرة والمتوسطة منها – للتغلب على التحديات التي تواجهها، وخاصة مشكلة نقص السيولة، وتحمل مرتبات العمال وعدم تسريحهم.

ج- أهم الآثار السلبية لجائحة كورونا على القطاع الصناعي المصري:

لقد بدأ تضرر القطاع الصناعي في العالم بتعطل سلاسل الإمدادات المباشرة لمستلزمات الإنتاج، وذلك بعد عملية الإغلاق في الصين التي تعتبر مصنع العالم، والتي تساهم بأكثر من 20% من تجارة مستلزمات الإنتاج الصناعي وفق بيانات عام 2019 مقابل 4% فقط عام 2002، وقد انتشرت عدوى التعطل والاختلال في سلاسل التوريد وبالتالي زادت صعوبة وتكلفة الحصول على مستلزمات الإنتاج الصناعي المستوردة في جميع دول العالم، على الجانب الآخر حدث تراجع في الطلب بسبب حالة الترقب والتأخير في الشراء التي سيطرت على المستهلكين والمستثمرين في نفس الوقت، وقد شمل تراجع النشاط الصناعي جميع مناطق ودول العالم، وبلغ تراجع النشاط الصناعي ذروته في شهر أبريل، ووصل إلى حد تجاوز مرحلة الكساد الكبير في تسعينيات القرن الماضي. وبسبب عدم توافر بيانات تفصيلية وحديثة عن مدى تأثر القطاع الصناعي في مصر بهذه الجائحة، فإن بعض المؤشرات والظواهر تشير إلى أن أهم الآثار العامة لهذه الجائحة على القطاع الصناعي تتمثل في الآتي:

- تباطؤ نشاط القطاع الصناعي بسبب عمليات الإغلاق والإجراءات الاحترازية، وبسبب تراجع الطلب المحلي والدولي، وبسبب اختلال سلاسل التوريد العالمية التي ترتبط بها الصناعات المصرية.
- معاناة بعض المصانع من نقص مستلزمات الإنتاج المستوردة من الخارج خاصة من الصين، وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج لبعض الصناعات خاصة صناعة المستلزمات الطبية والصيدلانية.
- تراجع الاستثمارات في القطاع الصناعي، وتعليق الخطط الاستثمارية بسبب حالة عدم اليقين التي صاحبت الجائحة.
- التأثير على تداول أسهم الشركات الصناعية في البورصة، وتأجيل بعض عمليات الاندماج

والاستحواذ في القطاع الصناعي.

وللوقوف بشكل أكثر دقة على مدى تأثر القطاع الصناعي في مصر بتداعيات جائحة كورونا تم الرجوع إلى تطور مؤشر مدراء المشتريات للتصنيع، حيث تشير تطورات هذا المؤشر إلى الآتي:

- حدوث تذبذب في نشاط القطاع الخاص غير النفطي في مصر خلال الفترة يناير– مايو 2020، حيث تراجع مؤشر مديري المشتريات في يناير ليصل إلى 46 نقطة مقابل 48,2 في ديسمبر 2019، ثم ارتفع المؤشر ارتفاعاً محدوداً ليصل إلى 47,1، ثم يعود للتراجع بشكل واضح ليصل إلى 44,2 في مارس، ويصل لأدنى مستوياته على الإطلاق في شهر أبريل ليكون 29,7 نقطة[1]، قبل أن يتحسن في مايو ليصل إلى 40,7 نقطة.
- تشير تفاصيل المؤشر إلى انخفاض النشاط في القطاع الصناعي بمعدل غير مسبوق في شهر أبريل بسبب تراجع الطلب، والإغلاق الإجباري، وتقيد الشركات بساعات عمل أقل في ظل حظر التجوال، هذا إلى جانب تراجع الطلبات الجديدة للسوق المحلي وطلبات التصدير.
- أدى تراجع الطلب على منتجات القطاع الصناعي خلال شهري فبراير ومارس إلى تراجع طلب القطاع على مستلزمات الإنتاج وتقليل مخزون المنتجات النهائية.
- وفقاً للمؤشر أدى تراجع الطلب وعدم اليقين بشأن الطلب المحلي والخارجي إلى استغناء بعض الشركات عن العمال، ووصل ذلك لذروته في أبريل 2020، في حين احتفظت بعض الشركات الأخرى بالعمال مع تخفيض أجورهم.
- أشارت كثير من الشركات التي تم استطلاع رأيها في عينة المؤشر أنها عانت من تأخر مستلزمات الإنتاج وبطء الإفراج عنها من الموانئ خاصة خلال شهرا أبريل، وهو ما أدى إلى نقص في بعض مستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعارها، وقد ساعد الشركات في التقليل من أثر ذلك على إجمالي التكاليف انخفاض أسعار الوقود، وهو ما ساعد الشركات لمواصلة سياستها القائمة على عدم رفع الأسعار من أجل زيادة المبيعات.
- رغم الصدمة التي تلقاها القطاع الصناعي بسبب جائحة كورونا ظلت توقعات الشركات متفائلة بالمستقبل وبسرعة عودة النشاط لطبيعته.
- تشير توقعات المؤشر إلى أن ذروة تأثر القطاع الصناعي بجائحة كورونا كانت في شهر

[1] لم يصل المؤشر لهذا المستوى منذ بدايته في عام 2011م.

أبريل، وذلك لأنه شهد ذروة الصدمة، وشهد تشدد في الإجراءات الاحترازية مقارنة بالشهور الأخرى، ويتوقع المؤشر تحسن القطاع الصناعي تدريجياً ليلامس 50 نقطة ويقترب من حالة توسع النشاط في عام 2021.

والجدول رقم (3) يوضح تطور مؤشر مديري المشتريات للتصنيع خلال الفترة (ديسمبر 2019 – مايو 2020) وتوقعاته حتى عام 2021.

جدول رقم (3)

تطور مؤشر مديري المشتريات

خلال الفترة (ديسمبر 2019 – مايو 2020) وتوقعاته حتى عام 2021

(نقطة)

الشهر	ديسمبر 2019	يناير 20 20	فبراير 2 020	مارس 2 020	أبريل 2020	مايو 2020	2020			2021
							Q2	Q3	Q4	
مؤشر مديري المشتريات	48.2	46	47.1	44.2	29.7	40.7	42	46	46.5	49

Source: IHS Markit, MPI, various Bulletin.

وإذا انتقلنا لمعرفة تأثير جائحة كورونا على التجارة الخارجية للقطاع الصناعي المصري نجد أن البيانات الخاصة بالفترة (يناير– أبريل 2020) تشير إلى الآتي:

- سيطرة التراجع على صادرات وواردات الصناعات المصرية خلال الفترة (يناير– أبريل 2020) مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق (باستثناء صادرات الصناعات الغذائية زادت بنسبة 1%) خلال نفس الفترة.
- بلغ تراجع بعض الصادرات الصناعية نسب مرتفعة خلال هذه الفترة، حيث تراجعت صادرات الجلود والصناعات الجلدية بنسبة (–42%)، وصادرات الأثاث بنسبة (35%)، وتراجعت صادرات الملابس الجاهزة بنسبة (–24%)، وتراجعت صادرات المنتجات الكيماوية والأسمدة، وصادرات السلع الهندسية والإلكترونية بنسبة (–16%) لكل منهما.

والجدول رقم (4) يوضح تطور أهم الصادرات والواردات الصناعية، خلال الفترة (يناير – أبريل 2020) مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

جدول رقم (4)

تطور أهم الصادرات والواردات الصناعية*

خلال الفترة (يناير – أبريل 2020) مقارنة بنفس الفترة من العام السابق

(مليون دولار)

الصادرات يناير– أبريل			القطاع	الواردات يناير – أبريل		
2019	2020	%		2019	2020	%
102	66	-35 %	الأثاث	521	413	-21%
177	152	-14%	الصناعات الطبية	1256	924	-27%
210	179	-15%	الطباعة والتغليف والورق	576	482	-16%
35	20	-42%	جلود ومنتجات جلدية	70	58	-17%
766	650	-16%	سلع هندسية وإلكترونية	6867	5645	-18%
1203	1212	1%	صناعات غذائية	2423	2040	-16%
295	259	-12%	غزل ومنسوجات	1107	904	-18%
545	416	-24%	ملابس جاهزة	197	124	-37%
1933	1613	-16%	منتجات كيماوية وأسمدة	3939	2798	-29%
1711	2070	21%	مواد بناء	3765	2585	-31%

المصدر: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، تقرير التجارة الخارجية المصرية غير البترولية، أبريل 2020.

* حسب تقسيمات المجالس السلعية.

- هناك تراجع واضح في واردات مستلزمات الإنتاج الصناعي خلال الفترة (يناير– أبريل 2020) مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، حيث بلغ تراجع واردات قطع الغيار وأجزاء السلع الرأسمالية خلال الفترة حوالي (43,7%)، وبلغ تراجع واردات المستلزمات الصناعية المصنعة حوالي (27,8%)، وتراجعت واردات السلع الرأسمالية عدا معدات النقل بحوالي (19,3%)، وتراجعت المستلزمات الصناعية الأولية بحوالي (9,3%).

والجدول رقم (5) يوضح تطور واردات مستلزمات الإنتاج الصناعي، خلال الفترة (يناير – أبريل 2020) مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

جدول رقم (5)

تطورات واردات مستلزمات الإنتاج الصناعي*

خلال الفترة (يناير – أبريل 2020) مقارنة بنفس الفترة من العام السابق

(مليون دولار)

البيان	يناير – أبريل 2020	يناير – أبريل 2019	%
مستلزمات صناعية أولية	1592	1758	-9.4%
مستلزمات صناعية مصنعة	6221	8616	-27.8%
سلع رأسمالية عدا معدات النقل	2253	2791	-19.3%
قطع غيار وأجزاء سلع رأسمالية	946	1681	-43.7%

المصدر: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، تقرير التجارة الخارجية المصرية غير البترولية، أبريل 2020.

* حسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية حسب الفئات الاقتصادية، وتشمل في هذا الجدول التجهيزات الصناعية والسلع الاستثمارية أو الإنتاجية.

د- أهم الآثار الإيجابية لجائحة كورونا على القطاع الصناعي المصري:

رغم التداعيات السلبية للجائحة على القطاع الصناعي في مصر إلا أن بعض الصناعات قد استفادت منها، كما كان هناك بعض الآثار الإيجابية لها على القطاع الصناعي وأهمها ما يلي:

- ساهمت الجائحة في تسريع الابتكارات في الصناعة حول العالم وفي مصر، ورفعت سقف التوقعات في مجال رقمنة الصناعة وإدخال تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في المصانع، حيث لوحظ أن هذه الجائحة أدت إلى اتجاه بعض الصناعات لإنتاج بوابات وأدوات مبتكرة للتعقيم، ولاستخدام الطابعة ثلاثية الأبعاد، خاصة في صناعات مستلزمات الوقاية والأدوات الطبية، وهذا سيساعد المصانع على تحقيق مرونة كبيرة في عمليات الإنتاج وفي تعدد المنتجات وفي سرعة تلبية احتياجات السوق، مع تخفيض تكاليف الإنتاج وتكاليف النقل والاحتفاظ بالمخزون، وهذه الجائحة سوف تدفع القطاع الصناعي لوضع عملية التحول

الرقمي في قمة أولوياته خلال الفترة القادمة، وهي فرصة كبيرة أمام الحكومة لاستغلال هذا التوجه للإسراع بالتحول للاقتصاد الرقمي.

- استفادت بعض الصناعات من الجائحة، وخاصة صناعات الأدوات والمستلزمات الطبية، وصناعات المواد الغذائية، وذلك بسبب زيادة الطلب على منتجاتها محليا ودولياً، وأصبحت بعض المصانع في هذه الصناعات تعمل بكامل طاقتها، ومعظمها طلب من وزارة التجارة والصناعة العمل ثلاث ورديات مع الحفاظ على الإجراءات الوقائية، حتى تلبي زيادة الطلب على منتجاتها.
- زيادة طلبات المصانع لتغيير النشاط بسبب تغيرات الطلب في السوق المحلي والأسواق الخارجية، وكانت معظم هذه الطلبات من صناعات الملابس الجاهزة التي تحول عدد كبير منها لصناعة الكمامات الطبية، لتلبية زيادة الطلب عليها بعد قرارات الحكومة بجعل ارتداء الكمامة إجباري في المناطق العامة، ومنع دخول المصانع والمنشآت بدونها.
- خلق فرصة كبيرة أمام الصناعات المصرية لإنتاج بديل للمنتجات المستوردة من الخارج في ظل تأخر وصول بعضها من الخارج.

ثالثاً: السياسات التي اتخذتها الحكومة لمساندة الصناعة في مواجهة الجائحة:

لمواجهة حالة الارتباك التي سيطرت على الأسواق المالية والسلعية، وعلى الأسواق المحلية والعالمية سارعت الحكومة المصرية باتخاذ حزمة من السياسات والإجراءات الاستباقية، ركزت على مراجعة الخطة العامة للدولة، لأخذ المستجدات المترتبة على جائحة كورونا في الحسبان، ولتعبئة كل جهود الدولة وتوجيهها نحو وقف انتشار هذا الفيروس، والحد من تداعياته الاقتصادية على الاقتصاد الكلي، وعلى الشركات والمصانع، وعلى الأسر والأفراد. وكان أول القرارات الحكومية هو رصد موازنة خاصة لمواجهة تداعيات فيروس كورونا بمبلغ 100 مليار جنيه مصري، وتم مراجعة معدل النمو المستهدف في ظل التأثر المتوقع للاقتصاد المصري خلال الربعين الثالث والرابع من العام المالي الذي ينتهي في يونيو 2020، ففي ظل تراجع النشاط الاقتصادي بنسبة 15% خلال الربع الثالث من العام المالي 2020/2019، تم تخفيض معدل النمو المستهدف إلى 4% مقارنة بمعدل مستهدف 5,9% قبل جائحة كورونا، الجدير بالذكر أنه حسب بيانات وزارة التخطيط والتنمية حقق الاقتصاد المصري معد نمو بلغ حولي 5% في الربع الثالث من العام المالي 2020/2019، أي

خلال الشهور (يناير – فبراير – مارس 2020).

كما قام البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة بنسبة 3% لتسهيل الحصول على الائتمان وتشجيع المنشآت على مواجهة تداعيات الأزمة، لتصل بذلك أسعار الإقراض والودائع في الليلة الواحدة إلى 9,25% و10,25% على التوالي، وعلى العمليات الرئيسية إلى 9,75%، إلى جانب تخفيض سعر الخصم بنسبة 3% ليبلغ 9,75%، كما تم تأجيل المستحقات الائتمانية للشركات والقروض الشخصية لمدة ستة أشهر، وتم رفع حدود المعاملات اليومية باستخدام بطاقات الائتمان، وإلغاء الرسوم والعمولات المطبقة في نقاط البيع، واستعد الجهاز المصرفي للتعامل مع أي زيادة في الطلب على الخدمات المالية، خاصة المعاملات البنكية الإلكترونية وعبر الإنترنت، وفي هذا الإطار قام البنك المركزي بإلغاء رسوم السحب من الصرافات الآلية للبنوك لتشجيع التعاملات المصرفية الرقمية، وللحد من التزاحم على البنوك.

كما قامت الحكومة بتخفيض أسعار الطاقة للمصانع، وهذا كان مطلب ملح للقطاع الصناعي قبل الأزمة، حيث تم خفض سعر الغاز الطبيعي للصناعة ليصبح 4,5 دولار لكل مليون وحدة حرارية، وخفض أسعار الكهرباء للصناعة للجهد الفائق والعالي والمتوسط بقيمة 10 قروش، وتثبيت أسعار الكهرباء لباقي الاستخدامات الصناعية لمدة تتراوح ما بين 3 – 5 سنوات قادمة، وقد شجع الحكومة على تخفيض أسعار الطاقة التراجع الملحوظ للأسعار العالمية للنفط والغاز خلال هذه الفترة.

كما قامت الحكومة بصرف أكثر من 3 مليار جنيه من مستحقات المساندة التصديرية المتأخرة للمصدرين خلال الفترة من مارس حتى منتصف يونيو 2020، وتم تأجيل الضريبة العقارية المستحق سدادها على المصانع والمنشآت السياحية لمدة 3 أشهر، إضافة لرفع الحجوزات الإدارية على كافة الممولين الذين لديهم ضريبة واجبة السداد مقابل سداد 10% من الضريبة المستحقة عليهم، وإعادة تسوية ملفات هؤلاء الممولين من خلال لجان فض المنازعات، كما تم خفض ضريبة الدمغة على غير المقيمين لتصبح 1,25 في الألف، وخفض ضريبة الدمغة على المقيمين لتصبح 0,5 في الألف بدلاً من 1,5 في الألف، مع خفض سعر ضريبة توزيع الأرباح الرأسمالية للشركات المقيدة بالبورصة بنسبة 50% لتصبح 5%، بالإضافة للإعفاء الكامل للعمليات الفورية على الأسهم من ضريبة الدمغة لتنشيط حجم التعامل.

والملاحظ أن حزمة السياسات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة ركزت على دعم النشاط الاقتصادي، ورفع القدرة الشرائية وتعزيز الطلب المحلي، إلى جانب تنشيط البورصة المصرية،

ودعم القطاعات الرئيسية المتضررة كقطاعات الصحة، والصناعة، والسياحة، ولا شك في أن هذه القرارات سيكون لها تأثير كبير في مساندة القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها القطاع الصناعي في مواجهة تداعيات جائحة كورونا، والحد من تراجع النشاط الاقتصادي خاصة بعد فرض حظر التجول الجزئي واضطرار الغالبية العظمى من المواطنين للبقاء في البيوت.

والمهم هنا أن يتفهم الجميع أن هذه السياسات والإجراءات ليست العلاج الناجع لاستعادة النشاط الاقتصادي وتحقيق التعافي الكامل للاقتصاد الوطني وللقطاعات المختلفة ومنها القطاع الصناعي، لأن الأزمة مختلفة هذه المرة عن الأزمة المالية العالمية، ففي الأزمة المالية العالمية كان تركيز السياسات على تحفيز الطلب الكلي لاستعادة النشاط والنمو الاقتصادي، أما في جائحة كورونا يكمن الجانب الأكبر من الأزمة في التبعات الاقتصادية الناجمة عن الإجراءات التي تتبعها الدولة للسيطرة على الجائحة، وكأن الأضرار التي تلحق بالاقتصاد الوطني وبالصناعة تأتي من (نيران صديقة) إذا صح التعبير، ولذلك يصبح استعادة النشاط الاقتصادي أمراً معقداً، ولذلك قد تعتبر هذه القرارات كافية لمواجهة التداعيات الاقتصادية للجائحة طالما لم يحدث إغلاق كامل، ولكن سيتطلب الأمر قرارات وإجراءات أقوى إذا تطورت الأزمة وتم فرض حظر شامل لمواجهة تفشي الفيروس .

رابعاً: أهم الحقائق التي كشفت عنها وأكدت عليها جائحة كورونا في القطاع الصناعي:

تعتبر جائحة كورونا أزمة كاشفة بكل المقاييس، ومن أهم الحقائق التي كشفت عنها وأكدت عليها الجائحة بالنسبة للقطاع الصناعي المصري ما يلي:

- كشفت الجائحة عن الحاجة الملحة إلى إعادة النظر في نمط اندماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي بصفة عامة، وإعادة النظر في نمط اندماج القطاع الصناعي المصري في القطاع الصناعي العالمي في هذا السياق، وضرورة سرعة التحرك بعد انتهاء الجائحة لاستخدام السياسات التجارية والصناعية لتغيير النمط الحالي لهذا الاندماج.
- كشفت الجائحة عن ضعف سلاسل الإمداد والتوريد التي تربط الصناعات المصرية بالعالم الخارجي، وأن الإبقاء على النمط الحالي لارتباط الصناعة المصرية بهذه السلاسل يحمل في طياته العديد من المخاطر، خاصة مخاطر انقطاع حصول الصناعات المصرية على مستلزمات الإنتاج بسبب تعرض السلاسل لصدمات خارجية.

- كشفت الجائحة عن ضرورة تغيير الاستراتيجيات والسياسات التي تتبناها مصر في مجال تنمية وتعميق الصناعة، وأن استراتيجية تنمية وتعميق الصناعة القائمة على التكامل في التجارة العالمية أو القائمة على تسليم المفتاح ليست هي المثلى في جميع الأحوال، وأنه سوف يتم مراجعة هذه الاستراتيجيات في معظم دول العالم في ضوء الدروس التي ستفرزها جائحة كورونا، وفي ضوء التوقعات المستقبلية لعالم ما بعد كورونا.
- أكدت الجائحة على حقيقة أن الصحة أولاً، وهذا بلا شك سيدفع نحو زيادة الاستثمارات في الصناعات المرتبطة بالقطاع الصحي، مثل صناعة الأدوية والأدوات والمستلزمات الطبية في مصر ومعظم دول العالم.
- أكدت الجائحة على ضرورة وجود استراتيجية مصرية محددة لتحقيق التحول الرقمي في الصناعة ولتنمية وتعميق الصناعات الرقمية، وأن تكون هناك رؤية مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص في هذا المجال، وذلك لأن الجائحة كشفت عن أن التحول الرقمي للاقتصاد ككل وللقطاع الصناعي سيكون أسرع من كل التوقعات.
- أكدت الجائحة على أهمية وجود قاعدة بيانات للمصانع المصرية تشمل كافة التفاصيل الصناعية والإنتاجية والعمالة، لأن هذه القاعدة في غاية الأهمية لنجاح الحكومة في إدارة أي أزمة تواجه القطاع الصناعي، ولاختيار السياسات الملائمة والتوقيت الملائم لتطبيقها.
- كشفت الجائحة عن أن التكاليف والأضرار التي يمكن أن تتحملها الصناعة بسبب السياسات والقرارات الخاطئة التي يمكن التراجع عنها، أقل بكثير من أضرار تأخر اتخاذ القرارات الصحيحة، خاصة في ظل تعرض القطاع الصناعي لصدمة عنيفة مثل جائحة كورونا.
- كشفت الجائحة أننا لم ننتبه خلال السنوات الماضية لخطورة انقطاع سلاسل التوريد على الصناعة المصرية، والتي لفتت أنظارنا إليها وقائع سابقة مثل ثورة 25 يناير، ومثل واقعة ارتفاع أسعار مستلزمات إنتاج صناعة البلاستك في السوق المصري بشكل كبير بعد الهجوم العسكري على شركة أرامكو السعودية في سبتمبر 2019، والتي تحصل صناعة البلاستيك المصرية منها على حوالي 85% من وارداتها من مادة البولي بروبلين[1].

[1] **أدى الهجوم العسكري على شركة أرامكو السعودية في سبتمبر 2019 إلى توقف واردات مادة البولي بروبلين من السعودية، وهي تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الواردات المصرية من هذه المادة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سعر الطن بحوالي ألف جنيه في يوم واحد وأثر على نشاط صناعة البلاستك في مصر في ذلك الوقت.**

خامساً: السياسات والإجراءات المقترحة لمساعدة الصناعة على مواجهة تداعيات جائحة كورونا:

أ- السياسات والإجراءات في الأجل القصير:

المقصود بالأجل القصير هنا هو فترة الستة شهور القادمة، أي حتى نهاية النصف الأول من السنة المالية 2021/2020، في نهاية ديسمبر 2020، فمن المتوقع استمرار التباطؤ الاقتصادي العالمي والمحلي بصفة عامة خلال هذه الفترة، وعدم عودة الطاقات الإنتاجية والمبيعات في أغلب الصناعات لطبيعتها رغم تحسنها النسبي المتوقع، وذلك حتى لو نجحت سياسة وخطط التعايش مع جائحة كورونا بداية من أول يوليو 2020، وعدم الاضطرار لإعادة الإغلاق الجزئي مرة أخرى إذا زادت حالات الإصابة والوفيات، وهو ما يعني الحاجة لمواصلة مساندة الصناعة لمواجهة الآثار المستمرة للجائحة ولتأهيلها للتعافي السريع مع بداية عام 2021، وتحقيق التعافي الكامل وعودة الأمور لطبيعتها، وهذه المرحلة تتطلب تنفيذ الحزمة التالية من السياسات لمساندة القطاع الصناعي:

- الاستمرار في تقديم حزمة الحوافز الحكومية للقطاع الصناعي طالما لم تزول أسباب تقديمها، وذلك مع وضع شروط لاستفادة المصانع من هذه الحوافز، خاصة شرط عدم تسريح العمال والاستمرار في دفع رواتبهم.
- ضرورة التشدد في تفعيل قانون تفضيل المنتجات المحلية في العقود والمشتريات الحكومية، وتخصيص نسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المشتريات والمناقصات الحكومية، وذلك لمساعدة القطاع الصناعي وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة تداعيات هذه الجائحة، من خلال زيادة مبيعاتها وتوفير السيولة ومن ثم عدم تسريح العمال.
- التركيز على مساعدة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على سرعة التعافي من تداعيات الجائحة خلال هذه الفترة، وذلك لما تتسم به هذه الصناعات من سرعة الاستجابة لمتطلبات السوق، ولارتباط هذه الصناعات بالمستلزمات الصناعية الواردة من الصين، والمتوقع أن تتحسن تدفقاتها لمصر خلال هذه الفترة، بعد أن بدأ القطاع الصناعي الصيني في التعافي التدريجي خلال شهري مايو ويونيو.
- سرعة إعادة توجيه الطاقات الإنتاجية المعطلة للمصانع المصرية والطاقات الإنتاجية للمصانع التي غيرت نشاطها والمصانع المتخصصة في إنتاج المعدات والمستلزمات الطبية المطلوبة لمواجهة الجائحة، وذلك من أجل إنتاج وتكوين مخزون استراتيجي من هذه المنتجات، وزيادة الصادرات منها بعد اكتفاء السوق المحلي، وذلك سيحقق عدة أهداف أهمها مساعدة هذه المصانع على الاستمرار وعدم الخروج من السوق أو تسريح العمالة، وتلبية احتياجات السوق المحلي، وزيادة الصادرات الصناعية المصرية.
- إنشاء الحكومة – بالتعاون مع اتحاد الصناعات والنقابات العمالية – آلية للحوار بين العمال وأصحاب المصانع، للتوافق على كيفية عبور هذه المرحلة، والاتفاق على ساعات

التشغيل والأجور، والحفاظ على سلامة العمال وعدم تسريحهم بسبب هذه الجائحة.

- ضمان عدم وجود أي تأخير في دفع مستحقات القطاع الخاص لدى الحكومة، وكذلك سرعة سداد أي مستحقات للشركات والمصانع التي تتعامل مع الجهات الحكومية.
- مراعاة الاتساق بين جميع القرارات الحكومية ذات التأثير الاقتصادي، بحيث تدفع جميعها في اتجاه تحفيز الاقتصاد وتنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها القطاع الصناعي، وفي هذا السياق يُقترح مراجعة قرار وزير التنمية المحلية الصادر في مايو 2020، والخاص بوقف تراخيص المباني 6 شهور، لأنه سيؤثر على نشاط صناعات مواد البناء والصناعات المرتبطة بالقطاع العقاري، وهو قرار لا ينسجم مع سياسات الدولة التحفيزية في مواجهة تداعيات جائحة كورونا.
- مواصلة التزام المصانع بالإجراءات التي اتخذتها لرفع مستوي الحماية الصحية والوقائية لتصبح جزء أساسي من بيئة العمل في المصانع، ودمج الأمن الصحي ضمن الأمن الصناعي في جميع المصانع المصرية.

ب – السياسات والإجراءات في الأجل الطويل:

المقصود بالأجل الطويل هنا هو ما بعد الشهور الستة القادمة، أي من بداية عام 2021، فخلال هذه الفترة من المتوقع أن تنحسر التداعيات الاقتصادية للجائحة، إما بسبب نجاح سياسة التعايش معها وعدم اللجوء للإغلاق الجزئي أو الكلي (وذلك بغض النظر عن تحسن الجانب الصحي من عدمه)، أو بسبب انحسار الجائحة، حيث سيكون العالم قد توصل لعلاج ناجع لفيروس كورونا ووصل لجميع دول العالم، وفي هذه المرحلة سيكون من المناسب تطبيق الحكومة للسياسات التحفيزية بشكل انتقائي على بعض الصناعات، وخاصة الصناعات الأكثر تضرراً من الجائحة، مع التركيز على الصناعات كثيفة العمالة وعلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة، لتأهيلها للتعافي الكامل وعودة الأمور لطبيعتها.

كما سيتطلب الأمر مراجعة أسعار البنزين والسولار والغاز لاستهلاك المصانع، خاصة عندما تعود الأسعار العالمية للنفط لطبيعتها بالتوازي مع تعافي الاقتصاد العالمي، وإعادة النظر في القرارات الخاصة بحظر تصدير بعض المنتجات الصناعية التي اتخذتها الحكومة أثناء الجائحة.

وبجانب السياسات والإجراءات السابقة، من المهم أن يكون الهدف الاقتصادي الأسمى للحكومة في هذه المرحلة هو مراعاة عدم التأثير السلبي لزيادة النفقات العامة والإجراءات الطارئة التي تم اتخاذها لمواجهة تداعيات جائحة كورونا على ما تحقق من مؤشرات اقتصادية كلية إيجابية خلال المرحلة الأولى من الإصلاح الاقتصادي، بمعنى أهمية ضمان استدامة هذه النتائج الإيجابية، وخاصة الاستقرار الذي تحقق في مؤشرات الاقتصاد الكلي، وذلك من خلال الحفاظ على استقرار سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار بشكل نسبي، حتى لا يعاني الاقتصاد والقطاع الصناعي

من ارتفاع أسعار الصرف وعودة السوق السوداء للعملة مرة أخرى، الجدير بالذكر أن الدولار عاد للارتفاع أمام الجنيه خلال شهري مايو ويونيو 2020 بسبب تداعيات الجائحة على دخل مصر في العملات الأجنبية.

سادساً: سياسات وإجراءات النهوض بالقطاع الصناعي بعد جائحة كورونا:

تختلف الصدمة التي تلقاها القطاع الصناعي بسبب جائحة كورونا عن غيرها من الصدمات الخارجية كالأزمة المالية العالمية في عام 2008، وذلك لأن جائحة كورونا ضربت الاقتصاد الحقيقي والإنتاج، فيما ضربت الأزمة المالية العالمية الاقتصاد الرمزي (أسواق المال)، كما أن الأزمة المالية العالمية تسببت في حدوث صدمة طلب، ولكن جائحة كورونا تسببت في صدمة عرض وطلب في وقت واحد، ولأهمية التغيرات العميقة التي ستحدثها جائحة كورونا في الأجل الطويل في جميع المجالات، أصبح هناك حديث عن عالم ما بعد كورونا، وأصبحت جميع الحكومات والمنظمات الدولية والشركات والصناعات تبحث عن أفضل السياسات والإجراءات التي ستتعامل بها مع المستجدات والتحديات التي ستواجهها بعد انتهاء الجائحة، وتشير العديد من التوقعات أن تتميز مرحلة ما بعد كورونا في المجال الاقتصادي والصناعي بالآتي:

- حدوث تغيرات جوهرية في التوجهات الاستراتيجية للدول وللشركات والمصانع على المستويات الاقتصادية والإنتاجية والتكنولوجية والتسويقية.
- حدوث تراجع ملموس في سهولة تدفق التجارة عبر الحدود مقارنة بما كانت عليه قبل الجائحة، حيث سيكون هناك مزيد من القيود والحماية للمنتجات المحلية، وهو ما سيؤثر على سهولة حصول الصناعة على مستلزمات الإنتاج، وعلى سهولة التصدير.
- حدوث تغيرات جوهرية في سلاسل الإمداد والتوريد العالمية، وخاصة السلاسل المبنية على المخزون، وذلك من أجل ضمان عدم انهيارها مرة أخرى، ومن أجل تقريب المصادر من الأسواق النهائية لمستلزمات الإنتاج، واستخدام التقنيات الحديثة في هذه المجال.
- من المتوقع تزايد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وفي القطاع الصناعي، وخاصة الصناعات الاستراتيجية، وذلك بعد تأكد فشل سياسة (السوق فقط)، وبعد الفشل القديم لسياسة (الدولة فقط)، وتأكيد جائحة كورونا على أهمية الأخذ بسياسة (الدولة والسوق معاً)، وهذا يعني تغير البيئة التي سيعمل فيها القطاع الصناعي بعد انتهاء الجائحة في مصر والعالم،

وهذا التوقع سيكون غالباً مصحوب بالتوسع في استخدام الحكومات للسياسات التجارية الحمائية لحماية المنتجات المحلية، خاصة في ظل التوجه نحو الداخل، ونحو إحلال الواردات، وتعميق الصناعة، وتقليل الاعتماد على سلاسل التوريد العالمية.

- الاندفاع بقوة نحو استكمال التحول للاقتصاد الرقمي في دول العالم، وزيادة الرقمنة في القطاع الصناعي، وتقليل الاعتماد على العنصر البشري، وتقليل الأخطاء في الصناعة، من أجل رفع الإنتاجية وتحسين الجودة ومراعاة البعد البيئي وتحقيق التنمية الصناعية المستدامة، وهذا سيخدم توجه وجهود الحكومة في مصر من أجل التحول الرقمي في الاقتصاد وفي قطاع الصناعة والذي بدأ قبل الجائحة.[1]

وفي ضوء ما سبق نقترح الأخذ بالسياسات والإجراءات التالية في مرحلة ما بعد كورونا من أجل تنمية وتعميق الصناعة، ومن أجل تحقيق التنمية الصناعية المستدامة في مصر:

أ- تبني استراتيجية جديدة لتنمية وتعميق الصناعة المصرية:

في ضوء العديد من التطورات والمستجدات الدولية والمحلية، وفي ضوء نتائج التجربة المصرية لتنمية وتعميق الصناعة، وفي ضوء ما أفرزته جائحة كورونا من دروس تتعلق بالقطاع الصناعي، أصبحت هناك أهمية وضرورة واضحة لتبني استراتيجية جديدة لتنمية وتعميق الصناعة المصرية وتغيير الفلسفة التي تقوم عليها توجهات وسياسات تنمية وتعميق الصناعات المختلفة، ويقترح أن تركز هذه الاستراتيجية على المحاور التالية:

- تغيير نمط اندماج الصناعات المصرية في سلاسل التوريد والإمداد العالمية، وذلك للحد من تأثر هذه الصناعات عند سقوط أو انقطاع هذه السلاسل في ظل الصدمات الخارجية، وضمان دور ملائم وغير هامشي للصناعات المصرية في هذه السلاسل.
- تنويع مصادر حصول الصناعات المصرية على مستلزمات الإنتاج وتقليل اعتمادها على السوق الصيني بقدر الإمكان، وذلك للحد من تأثر الصناعة المصرية بالصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الصيني وبالصراع التجاري بين الصين والدول الأخرى.

[1] رغم أن جائحة كورونا وضعت العديد من التحديات أمام الصناعة في مصر، إلا أنها مثلت حافزاً وفرصة للشركات والمصانع الرقمية، حيث كانت هذه النوعية من الشركات والمصانع في وضع جيد للتعامل مع الجائحة ومواجهتها، وسعت هذه الشركات والمصانع للبناء على ما بذلته من جهود سابقة في ملف التحول الرقمي.

- العمل على غلق دوائر الإنتاج للصناعات المصرية داخلياً كلما كان ذلك ممكناً، بمعني أن تعتمد الصناعات المحلية على مستلزمات الإنتاج التي توردها سلاسل التوريد المحلية، وهو ما يضمن استقرار ونمو هذه الصناعات، ويساهم في الحد من الاستيراد والتأثر بالصدمات الخارجية، ويساهم في خفض التكاليف الخاصة بالنقل والتخزين.
- التركيز على تعميق الصناعات المصرية الاستراتيجية وذات الأولوية للاستهلاك وللتصنيع المحلي، مثل الصناعات الغذائية، والصناعات الدوائية، وصناعة قطع الغيار والمكونات الصناعية.
- الربط بين سياسات وجهود جذب الاستثمارات الصناعية وسياسات تسهيل التجارة، وذلك لأن المنتجات تعبر الحدود أكثر من مرة، ولأن المستثمرين يفضلون الأسواق التي يمكنهم الاستيراد والتصدير فيها بسهولة، أي أن هناك أهمية لتعزيز تنافسية الصادرات والواردات معاً وليس تنافسية الصادرات فقط.[1]
- استخدام برامج التوازن الاقتصادي وعقود الأوفست مع الموردين للمشتريات الحكومية من الخارج من أجل استقدام الاستثمارات الأجنبية، وتوطين التقنيات الصناعة الحديثة.

ب- الإسراع بالتحول الرقمي للصناعة ومواكبة الثورة الصناعية الرابعة وفق استراتيجية شاملة:

في ضوء المستجدات المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة وما تفرضه من تحديات وما تقدمه من فرص للقطاع الصناعي، وفي ضوء ما أكدته جائحة كورونا من أهمية التحول الرقمي للاقتصاد ككل وللقطاع الصناعي، هناك أهمية لتنفيذ استراتيجية مصرية شاملة للتعامل مع الأبعاد المختلفة لهذا الموضوع، وذلك لتعظيم فرص نجاح الجهود المصرية لتعميق وتنمية القطاع الصناعي والصناعات التحويلية، وجعله أكثر قدرة على تلقي الصدمات، وفي هذا السياق يمكن اقتراح السياسات والإجراءات التالية:[2]

---

[1] تشير تقديرات منظمة التجارة العالمية وتقديرات منظمة الانكتاد إلى أن تحسين سهولة التجارة بنسبة 1٪ مقاسه بالمؤشر الفرعي لإمكانية التجارة، يكون مصحوب بزيادة بنسبة 3,2٪ في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي، وأنه مع كل زيادة بنسبة 1٪ في مؤشر إمكانية التجارة يكون هناك زيادة بنسبة 3.8٪ في عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- د. مغاوري شلبي علي، بيئة الاستثمار وسهولة التجارة في الدول العربية مع التركيز على تجربة سلطنة عمان، ورقة مقدمة إلى ملتقى الاستثمار العربي، سلطنة عمان، خلال الفترة 1 -4 أبريل 2019م.

[2] معهد التخطيط القومي، سياسات وآليات تعميق الصناعات التحويلية المصرية في ظل الثورة الصناعية، بحث جماعي، تحت النشر.

- توفير إطار مؤسسي وتنظيمي فعال يشرف على عملية التحول الرقمي وتنمية وتعميق الصناعات الرقمية في مصر، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال.[1]
- تركيز جهود الحكومة لتهيئة المناخ الاستثماري في القطاع الصناعي على توفير البنية التحتية للثورة الصناعية الرابعة، وتوفير الخدمات الرقمية، والعمالة ذات المهارة الرقمية، وتوفير منصات للبيانات عن القطاع الصناعي والصناعات التحويلية.
- تبنى سياسات وآليات تشجع الإنتاج في قطاع الصناعة والصناعات التحويلية وفق التقنيات الحديثة، وتشجع الاستثمار في توطين هذه التقنيات وتطويرها، وتشجع الابتكار والبحث العلمي في الصناعات التحويلية.
- تطوير مؤسسات التعليم المرتبطة بقطاع الصناعات التحويلية، لمواكبة الصناعات المعرفية والصناعات الرقمية الحديثة.
- تسهيل نفاذ قطاع الصناعة والصناعات التحويلية للتكنولوجيا الحديثة في مجالات الإنتاج والتصنيع، وكذلك تسهيل النفاذ لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع أصحاب المصالح في هذا القطاع.
- قيام الصناعات التحويلية المصرية بإعادة النظر في أساليب وتقنيات التصميم والإنتاج والتسويق التقليدية التي تتبعها، والاهتمام بخطط واستراتيجيات التحول الرقمي والتكنولوجيا الحديثة، والاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال.
- إصلاح أسواق العمل وسياسات التشغيل في قطاع الصناعة، لإعادة توزيع عنصر العمل لصالح الصناعات التحويلية ذات المحتوى المعرفي والمكون التكنولوجي المرتفع، ولصالح عملية الرقمنة الصناعية، ولصالح إنتاج منتجات صناعية حديثة ومنتجات ذكية.
- قيام الحكومة بالتعاون مع المستثمرين في الصناعات التحويلية بزيادة الاستثمارات في مجال الرقمنة الصناعية، وزيادة الإنفاق على البحوث والتطوير، وتدريب القوى العاملة لتلبية احتياجات التحول الرقمي والتطور التكنولوجي.
- زيادة استغلال الصناعات لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة لإدارة الموارد الطبيعية، وخاصة

[1] **لمزيد من التفاصيل حول هذا الإطار المؤسسي والتنظيمي يمكن الرجوع إلى:**
د. مغاوري شلبي، البيئة التشريعية والتنظيمية للتحول للاقتصاد الرقمي وتنمية الصناعات الرقمية في مصر في ضوء الدروس المستفادة من أهم التجارب الدولية، ورشة عمل التحول الرقمي تجارب وتحديات، وزارة الإنتاج الحربي ولجنة تنمية الصناعات الرقمية، القاهرة، 28 أغسطس 2019.

المياه والطاقة، وذلك لترشيد الاستخدام والتحول نحو الطاقة النظيفة والمتجددة، والتوسع في تقنيات إعادة التدوير والاستخدام لهذه الموارد، وذلك من أجل زيادة قدرة المنتجات الصناعية على المنافسة ومن أجل تحقيق الاستدامة في القطاع الصناعي.

- اهتمام الصناعات التحويلية بالمنتجات الجديدة والمنتجات الذكية، التي سيكون هناك طلب متزايد عليها، مثل السيارات الكهربائية، والسيارات ذاتية القيادة، والمنتجات الحربية، ومنتجات الفضاء، والمكونات التي تحتاجها هذه الصناعات.
- إعادة النظر في جهود الترويج والتسويق لمنتجات الصناعات التحويلية المصرية في ظل الثورة الصناعية الرابعة، حيث أصبح العنصر الخامس من عناصر التسويق هو المشاركة .[1]
- تعاون الجهات الحكومية مع الشركات الدولية الرائدة في مجال الحلول الرقمية للصناعة، لتقديم حلول رقمية لصناعات تحويلية استرشاديه في مجالات معينة مثل الصيانة التنبؤية، وترشيد الطاقة، وغيرها من الحلول الرقمية، وذلك لتحفيز بقية الصناعات على الدخول في هذا المجال.
- إعطاء الجهات الحكومية المصرية أولوية لقيام الشركات الدولية الخبيرة في مجال الحلول الرقمية بإعداد فرق من المدربين الوطنيين للقيام بمساعدة الصناعات التحويلية على التحول الرقمي ومواكبة الثورة الصناعية الرابعة.
- نشر العقود التشاركية في مجال التحول الرقمي وتحديث التكنولوجيا بين المصانع والشركات الدولية الخبيرة في مجال الحلول الرقمية والتكنولوجيا، وذلك لتشجيع الطرف الأول الذي لا يتوفر لدية تمويل في الغالب، لأنه في ظل هذه العقود لن يتحمل استثمارات أو تكاليف إضافية وإنما سيدفع جزء من عائد التحول الرقمي وتحديث التكنولوجيا للطرف الثاني.

ج- استغلال تقنيات الثورة الصناعية الرابعة لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة:

من الملاحظ خلال السنوات الأخيرة أن قطاع الصناعة والصناعات التحويلية أصبح في مقدمة القطاعات التي تركز على تحقيق الاستدامة، وخاصة البعد البيئي لها، لأن هذا القطاع في مقدمة القطاعات المتهمة بإلحاق الضرر بالبيئة في مصر وغيرها من الدول النامية، وفى ظل المتغيرات التي تصاحب الثورة الصناعية الرابعة تتزايد الفرص التي توفرها لتحقيق الاستدامة في قطاع

[1] العناصر الأربعة المعروفة للتسويق (P's4) هي: المنتج، والسعر، والمكان، والترويج، وتكون المشاركة خاصة من خلال المنصات الإلكترونية.

الصناعة والصناعات التحويلية من خلال التكنولوجيا الحديثة التي تخفض التكاليف، وترشد استخدامات الطاقة والمياه، وتقلل الآثار البيئية لنشاط الصناعات المختلفة، ولذلك يعتبر هذا الأمر في غاية الأهمية للصناعات التحويلية في مصر، ويجب أن يحظى باهتمام كبير من راسمي السياسات في قطاع الصناعة باعتباره فرصة لتحقيق استدامة التنمية الصناعية، وتتمثل هذه الفرصة في قيام الصناعة باستخدام الطاقة التقليدية بمعدلات أقل[1]، واستخدام طاقة مستدامة ونظيفة، وترشيد استخدام الموارد القابلة للنضوب وغيرها من مفردات تحقيق استدامة التنمية، هذا بالإضافة إلى التأثير الواسع الذي ستحدثه تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في مجال إعادة تدوير واستخدام المنتجات الصناعية، وهو ما سيؤثر على نشاط هذه الصناعات، ويرفع قدرتها التنافسية ويوسع أسواق المنتجات الصناعية المختلفة ويرفع أرباح الصناعات من خلال التأثير على التكاليف بالتخفيض والإيرادات بالزيادة.

الخاتمة:

من المتوقع خلال مرحلة ما بعد كورونا أن تتراجع استراتيجيات تعميق الصناعة القائمة على فلسفة التكامل في التجارة العالمية أو على فلسفة تسليم المفتاح، وكذلك السياسات الصناعية التي تعمل على تحقيق التميز في إنتاج جزء معين من المنتج الصناعي النهائي، كون ذلك أسهل من تحقيق ميزة نسبية وتنافسية في إنتاج كامل المنتج، وكذلك ستتراجع سياسة ربط الصناعات الوطنية بسلاسل التوريد العالمية لتكون جزء منها، كون ذلك أسهل من بناء سلسلة توريد خاصة لهذه الصناعات، وذلك لأن أزمة كورونا كشفت عن مخاطر هذه الاستراتيجيات وتلك السياسات، فقد يكون تحقيق تكامل الصناعة الوطنية في التجارة العالمية سهلا، وقد يكون ربط الصناعات الوطنية بسلاسل التوريد العالمية أمراً سهلاً، ولكن ستبقى الصعوبة والتحدي الحقيقي يكمن في احتلال مكان متميز في هذه السلاسل، وألا ينحصر دور الصناعات الوطنية في مجالات هامشية، والأصعب هو النجاح في تجنب مخاطر انقطاع هذه السلاسل التي انهارت بسبب جائحة كورونا، ولذلك سوف تنتشر السياسات الصناعية المتجهة إلى الداخل، وتعميق الصناعة اعتماداً على إحلال الواردات والسياسات التجارية الحمائية.

[1] **الملاحظ أن التكنولوجيا الحديثة أدت لانخفاض تكاليف الطاقة الشمسية بنسبة 80% خلال العشر سنوات الأخيرة، ومن المتوقع أن تواصل انخفاضها في ظل التقنيات الحديثة المصاحبة للثورة الصناعية الرابعة.**

وفي نفس السياق ستؤثر أزمة كورونا على مستقبل ظاهرة عولمة الإنتاج الصناعي وانتشار سلاسل التوريد العالمية، وذلك لأن هذه الأزمة أثرت بشكل مباشر على العوامل الأساسية لعولمة الإنتاج ولنشوء سلاسل التوريد العالمية في الصناعة، وهي وسائل النقل والشحن، وحرية وسهولة التجارة، وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث ضربت الأزمة سهولة وفاعلية وسائل النقل والشحن حول العالم، وضربت حرية وسهولة التجارة خاصة تجارة المستلزمات الطبية والسلع الغذائية الاستراتيجية مثل الحبوب، وهو ما سوف يعطل مسيرة عولمة الإنتاج وربط الصناعات الوطنية مع سلاسل القيمة والتوريد العالمية، وذلك على الرغم من حدوث مزيد من التطور الهائل في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات خلال السنوات القادمة، وسوف يتم إعادة النظر في طبيعة هذه السلاسل لتكون أقصر وأقرب.

كما أن جائحة كورونا وما نجم عنها من تداعيات تدعونا لتغيير نوعية المؤشرات التي نستخدمها لقياس إنجازات التنمية على المستوى الكلي وعلى المستوى القطاعي، فالأمر يتطلب الاهتمام بالاقتصاد الحقيقي وبجودة النمو وجودة التنمية وبجودة الحياة التي يعيشها المواطن، وما يوجد لديه من رصيد تنموي يمكن أن يستند عليه في حالة حدوث الأزمات، ولاشك أن قياس وتحليل جودة النمو وجودة التنمية وجودة الحياة يتطلب مشاركة السياسيين والمهندسين والمتخصصين في الصحة وعلم النفس والتعليم والتغذية والاجتماع وغيرهم وليس الاقتصاديين فقط.

ولذلك نؤكد على أهمية التركيز على مؤشرات الاقتصاد الحقيقي، والتعمق في تحليل التحسن في مؤشرات النمو والتنمية، فمن الضرورة أن نهتم – بجانب ارتفاع معدل النمو – بمصادر هذا النمو(من أي القطاعات يأتي النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، من قطاع الصناعات التحويلية وقطاع الزراعة، أم من قطاع الإنشاءات والبناء وقطاع التعدين)، ونهتم بقياس استقلالية هذا النمو(هل هو نمو ذاتي أم يعتمد على الخارج بشكل مفرط)، أيضاً يجب أن نهتم بنوعية الوظائف التي توفرها الاستثمارات في الاقتصاد(هل هي وظائف لائقة ودائمة أم وظائف هامشية ومؤقتة)، يجب أن نهتم بالعمالة غير المنتظمة وبالقطاع غير الرسمي وبالمخاطر التي يمكن أن يتحملها الاقتصاد الوطني بسبب هذه العمالة وهذا القطاع في حالة حدوث الصدمات، وكل هذا ينطبق على القطاع الصناعي بشقيه الصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية.

وأخيراً هناك أمر بالغ الأهمية يجب التأكيد عليه، وهو ضرورة خروج المجتمع ككل، ومجتمع الأعمال التجاري والصناعي والخدمي في مصر من هذه الجائحة وهو أكثر ثقة في الحكومة

وسياساتها في التعامل مع مثل هذه الصدمات، لأن هذه الثقة ستكون هي المحرك الأساسي لمواصلة عملية التنمية بعد جائحة كورونا، وأعتقد أنه يكفي لتحقيق ذلك نجاح الحكومة في تحقيق أمرين في غاية الأهمية، الأول: هو منع زيادة حالات الإفلاس بين الشركات والمصانع عن معدلاتها قبل الجائحة، أي منع خروج ولو شركة واحدة كانت ناجحة من السوق بسبب الجائحة، والثاني: هو ضمان توفير العلاج لجميع الأشخاص الذين أصيبوا أو سوف يصابوا بالفيروس، أي ضمان ألا يموت ولو مواطن واحد بسبب عدم قدرته على تحمل تكاليف العلاج.

الملخص:

إن حتمية تأثر القطاع الصناعي المصري بجائحة كورونا أمر تفرضه طبيعة الأزمة نفسها، وتفرضه طبيعة هيكل هذا القطاع، وما كان يعانيه من تحديات عند وقوع الجائحة، ومهما كان حجم الآثار وهل هي آثار متوسطة أم عميقة، فإن الجزء الأكبر من الصدمة التي تلقاها القطاع الصناعي قد وقع، وأن السياسات التحفيزية الاستباقية التي اتخذتها الحكومة تعتبر كافية حتى الآن قياساً على ما قامت به العديد من الدول، وفي ضوء مساحة التحرك التي توفرها المالية العامة.

ويبقى المهم في الأجل القصير هو مواصلة تقديم حزمة السياسات والإجراءات التحفيزية طالما لم تزول أسباب تقديمها، مع إتباع سياسات تحفيزية انتقائية تركز على الصناعات الأكثر تأثراً وعلى الصناعات كثيفة العمالة، وعلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الأجل الطويل، وذلك مع التركيز على تحقيق هدف أساسي، وهو الحفاظ على مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تحققت خلال سنوات الإصلاح الاقتصادي، وخاصة ما يتعلق بسعر صرف الجنية أمام الدولار.

والأهم من سياسات الأجلين القصير والطويل هي السياسات والإجراءات اللازمة لتنمية وتعميق الصناعة في مرحلة ما بعد كورونا، التي يجب أن تقوم على استيعاب الدروس التي أفرزتها الجائحة، فقد رجحت جائحة كورونا وتداعياتها على القطاع الصناعي رأي بعض الاقتصاديين وراسمي السياسات الصناعية الذين يرون أن تحقيق تنمية صناعية حقيقية في بلادنا لن يتم إلا بإتباع استراتيجية تقوم على فلسفة إحلال الواردات المدعومة بالسياسات الحمائية الانتقائية للصناعة الوطنية وما يرتبط بها من تكنولوجيا جديدة، بما فيها الحماية الجمركية، ومنع هجرة العمالة الصناعية الماهرة.

لذلك من المهم إعادة تبني استراتيجية جديدة لتنمية وتعميق الصناعة المصرية، تستفيد من الدروس التي أفرزتها جائحة كورونا، وتعيد النظر في نمط اندماج الصناعة المصرية في الاقتصاد العالمي، والإسراع بعملية التحول الرقمي في الصناعة، واستخدام تقنيات الثورة الصناعية الرابعة لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة، ولرفع القدر التنافسية للصناعات المصرية.

المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

- الاقتصاد الصيني يسارع في علاج كدمات الجائحة والسر في الصناعة، جريدة الاقتصادية السعودية، الأربعاء 3 يونيو 2020.
- جامعة القاهرة، تحليل آثار فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد المصري والسياسات المقترحة للتعامل مع تداعياته، كليه الاقتصاد والعلوم السياسية، أبريل 2020.
- خلود العميان، عصر الكورونا .. ولادة نظام عالمي جديد، فوربس الشرق الأوسط، أبريل 2020.
- سحر عبود، أسماء مليجي، التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي في مصر، معهد التخطيط القومي، مايو 2020.
- شركة HIS MARKIT، مؤشر مديري المشتريات لمصر في شهر أبريل 2020، 5 مايو 2020.
- شركة اتش أوه سي للاستشارات، تداعيات كورونا على الاقتصاد العالمي، قسم الدراسات، أبريل 2020.
- صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد الإقليمي، الشرق الأوسط وأسيا الوسطي، واشنطن، أبريل 2020.
- صندوق النقد الدولي، خطوات معالجة أزمة كورونا من خلال السياسات، واشنطن، 2020.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي 2019.
- صندوق النقد العربي، حزم التحفيز المتبناة في مواجهة فيروس كورونا المستجد في الدول العربية، موجز سياسات، العدد 12، أبريل 2020.
- العالم يدخل الثورة الصناعية الرابعة على وقع انتشار كورونا، جريدة العين الإخبارية، الإمارات، 19 أبريل 2020.
- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تداعيات كوفيد19 على القارة السمراء، أبريل 2020.
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية رأي في أزمة الصناعات التحويلية .. تابع صناعات تكافح للبقاء: الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية، العدد 11، أبريل 2020.
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية، رأي في أزمة: ملف خدمة الدين الخارجي، العدد 9، أبريل 2020.
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية، رأي في أزمة: الاقتصاد غير الرسمي، العدد 7، أبريل 2020.
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية، رأي في أزمة: التأثير المتوقع لوباء كوفيد 19 على نمو الناتج المحلي الإجمالي، العدد 2، مارس 2020.
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية، رأي في أزمة: الصناعة التحويلية مجتمعة، العدد 6، أبريل 2020.
- معهد التخطيط القومي، سياسات وآليات تعميق الصناعات التحويلية المصرية في ظل الثورة الصناعية، بحث جماعي، تحت النشر.
- مغاوري شلبي، أزمة كورونا والمؤشرات الحقيقية لقياس إنجازات مسيرة التنمية، موقع أولا الإخباري، الرابط:

–https://www.awalan.com/Article/4900/

- مغاوري شلبي، أزمة كورونا وحتمية تغيير نمط الاندماج في الاقتصاد العالمي، موقع أولا الإخباري، الرابط:
– https://www.awalan.com/Article/3467/

- مغاوري شلبي علي، ماذا قدمت مصر بأزمة كورونا، موقع أولا الإخباري، الرابط:
–https://www.awalan.com/Article/3190/
- مغاوري شلبي علي، بيئة الاستثمار وسهولة التجارة في الدول العربية مع التركيز على تجربة سلطنة عمان، ورقة مقدمة إلى ملتقى الاستثمار العربي بسلطنة عمان، سلطنة عمان، خلال الفترة 1 –4 أبريل 2019م.
- مغاوري شلبي على، البيئة التشريعية والتنظيمية للتحول للاقتصاد الرقمي وتنمية الصناعات الرقمية في مصر في ضوء الدروس المستفادة من أهم التجارب الدولية، ورشة عمل التحول الرقمي تجارب وتحديات، وزارة الإنتاج الحربي ولجنة تنمية الصناعات الرقمية، القاهرة، 28 أغسطس 2019.
- الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، تقرير التجارة الخارجية المصرية غير البترولية، أبريل 3030.

ثانياً: مراجع باللغة الأجنبية

- IHS Markit, PMI, June 2020.
- IMF, World Economic Outlook, April 2020.
- Richard Baldwin & Beatrice Weder di Mauro, "Economics in the time of COVID-19", London, Centre for Economic Policy Research, March 2020.
- UNCTAD, Global Trade Impact of Corona Virus Epidemic, 4 March 2020.